إسهامات الحكومة من خلال المجالس الوطنية لدعم التنمية المحلية بولايات الجنوب والهضاب العليا مع مطلع القرن الواحد والعشرين

Government contributions through national councils to support local development in the southern wilayas and highlands at the start of the 21st century

دراجي عيسى[1]

[1]أستاذ محاضر أ، المركز الجامعي تيسمسيلت

منية خليفة[2]

جامعة خميس مليانة، الجزائر

مركان محمد البشير[3]

المركز الجامعي تيسمسيلت

تاريخ الإرسال: 2020/05/04 تاريخ القبول: 2020/05/14 تاريخ النشر: 2020/06/30

****

ملخص:

تعالج هذه الورقة البحثية إسهامات ومحاولات الحكومة الجزائرية من خلال المجالس والجلسات والاجتماعات الوطنية والمحلية لدعم التنمية المحلية بولايات الجنوب والهضاب العليا مع مطلع القرن الواحد والعشرين. بحيث تعتبر هذه الإسهامات والمحاولات ضرورة حتمية تقوم بها أي دولة تسعى إلى تحقيق التنمية المحلية، وذلك بغية تحقيق الاستقرار والتوزان الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والأمني وحتى الجهوي. فتلك الإسهامات والمحاولات منها ما يتم مباشرة من خلال إصدار المراسيم التشريعية والتنفيذية من طرف السلطات التشريعية والتنفيذية، ومنها ما يتم من خلال الجلسات والمجالس الوطنية وحتى المحلية. ولعل أحدثها وأهمها هو المجلس المصغر الذي ترأسه السيد رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة يوم الثلاثاء 27 جانفي 2015 برئاسة الجمهورية والذي خصص للتنمية المحلية في ولايات الجنوب والهضاب العليا، بحيث شارك في هذا الاجتماع المصغر الوزير الأول ومجموعة من الوزراء الذين يشرفون على القطاعات التي تلعب دورا هاما في تحقيق التنمية المحلية. وعليه قمنا من خلال هذه الورقة البحثية بالتطرق إلى أهم الجوانب المتعلقة بالتنمية المحلية في الجزائر، انطلاقا من التطرق إلى بعض العموميات حول التنمية المحلية، ومرورا بعرض مراحل التنمية المحلية في الجزائر من خلال البرامج والمخططات الوطنية، ووصولا إلى واقع محاولة الدولة لدعم التنمية المحلية في ولايات الجنوب والهضاب العليا مع مطلع العشرية الثانية من القرن الواحد والعشرين.

كلمات مفتاحية: تنمية محلية، إسهامات حكومة، مجالس وطنية، ولايات جنوب، هضاب عليا

.

Abstract:

[1] **المركز الجامعي تيسمسيلت**aderradji1@gmail.com

[2] **الدكتور: منية خليفة جامعة خميس مليانة، الجزائر**mouniakh520@gmail.com

[3] **مركان محمد البشير المركز الجامعي تيسمسيلت**mbfeco1@yahoo.fr

عنوان المقال: إسهامات الحكومة من خلال المجالس الوطنية لدعم التنمية المحلية بولايات الجنوب والهضاب العليا مع مطلع القرن الواحد والعشرين

This research document treats the contribution and the attempts of the Algerian government through the councils, audiences and national and local meetings to support the local development of the wilayas of the south and the high plateaus at the beginning of the XXIème century. As such, these contributions and attempts are seen as a necessity by any country seeking to achieve local development in order to achieve social, economic, political, security, and even regional stability and balance. Among these contributions and attempts are made directly through legislative and executive decrees issued by legislative and executive authorities, as through meetings of national and even local councils. And perhaps the most recent and the most important is the mini-Council, chaired by the President of the Republic, Mr. Abdul-Aziz Bouteflika, on Tuesday, January 27, 2015, in the Presidency of the Republic, which was devoted to local development southern wilayas and highlands. Therefore, the Prime Minister participated in this mini-council with a group of ministers who oversee the sectors that play an important role in establishing local development. Consequently, we have spoken through this research document of the most important aspects of local development in Algeria by approaching some generalities on local development, thanks to the display of the stages of local development in Algeria through programs and plans national, coming to the reality of the temptation of the state to subsidize local development in the wilayas of the south and the highlands at the start of the second decade of the 21st century.
Keyword: local development, government contributions, national councils, southern wilayas, highlands.

مقدمة:

لقد باشرت الجزائر مع مطلع القرن الواحد والعشرين إلى تجسيد الإرادة القوية للحكومة التي تحث السلطات العمومية، الوطنية والمحلية، على السهر والسعي إلى تحقيق التنمية الإقتصادية الشاملة من جهة، ودعم وتعزيز ثقة المواطن في الدولة من جهة أخرى، وذلك محاولة منها لتحسين وتحقيق الاستقرار والتوازن الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والأمني عبر كامل التراب الوطني، والذي يكون عن طريق استغلال كل الامكانيات المادية والمالية والبشرية المتوفرة أفضل استغلال. بحيث باشرت الحكومة إلى تجسيد تلك الإرادة من خلال مجموعة من الاجراءات القانونية والتنظيمية كإصدار القوانين والمراسيم والقرارات والتعليمات من جهة، ومن خلال البرامج الاقتصادية والتنموية عبر مراحل من جهة أخرى، والتي من أهمها برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001–2004)، وبرنامج دعم النمو الاقتصادي (2005–2009)، وبرنامج الاستثمارات العمومية (2010–2014).

وتعتبر التنمية المحلية من أهم الأهداف التي تسعى الحكومة إلى تحقيقها، خاصة مع ظهور بعض بوادر الاضطرابات في بعض الأوساط المحلية في السنوات الأخيرة، والتي تأثرت بالاضطرابات التي حصلت في دول الربيع العربي، خاصة المجاورة منها كتونس. وسعيا من الحكومة إلى إخماد تلك الاضطرابات المحلية، من خلال الاستماع إلى انشغالات المواطنين وتحقيق تنمية محلية شاملة، خاصة في ولايات الجنوب والهضاب العليا، التي عرفت مؤخرا اضطرابات، بسبب التهميش وعدم تحقيق التوازن الاجتماعي والاقتصادي مقارنة بولايات الساحل من جهة، وبسبب تداعيات التنقيب ومحاولة استغلال الغاز الصخري بولايات الجنوب من جهة أخرى.

وعليه وجهت الحكومة جل اهتمامها في الآونة الأخيرة إلى محاولة تحقيق التنمية المحلية بولايات الجنوب والهضاب العليا، التي عانت ولازالت تعاني من التهميش والعزلة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية مقارنة ببعض الولايات الأخرى، بحيث

تدعم كل من برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005–2009) وبرنامج الاستثمارات العمومية (2010–2014) بالبرامج الخاصة التي رصدت لصالح ولايات الهضاب العليا وولايات الجنوب. وعلى غرار البرنامجين السابقين فقد أولت الحكومة من خلال البرنامج الخماسي الجديد (2015–2019) أهمية بالغة للتنمية المحلية لولايات الجنوب والهضاب العليا والتي تترصد لها مبالغ مالية ضخمة حسب تصريحات المسؤولين في الحكومة، وكذلك دعم وخلق استثمارات هامة في تلك المناطق والتي من شأنها دعم تمويل التنمية المحلية وخلق وتوفير مناصب شغل دائمة لسكان تلك المناطق. وإضافة للبرامج السابقة الذكر، قامت ولازالت الحكومة تقوم ببعض الجلسات والاجتماعات الدورية والغير دورية، والتي تناقش الانشغالات المحلية وسبل الاستجابة لمطالبها وتحقيق التنمية بها، ومن بين أحدث تلك الجلسات والاجتماعات، المجلس المصغر الذي ترأسه السيد رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة يوم الثلاثاء 27 جانفي 2015 برئاسة الجمهورية والذي خصص للتنمية المحلية في ولايات الجنوب والهضاب العليا. وعليه: ما هي أهم النقاط التي تطرق إليها المجلس المصغر المنعقد بتاريخ 27 جانفي **2015** والمخصص للتنمية المحلية بولايات الجنوب والهضاب العليا؟

وللإجابة عن هذا التساؤل نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ماذا نقصد بالتنمية المحلية؟ وماهي مجالاتها وأهدافها؟
- ما هي مراحل التنمية المحلية في الجزائر من خلال البرامج والمخططات الوطنية؟
- كيف هو واقع محاولة الدولة لدعم التنمية المحلية في ولايات الجنوب والهضاب العليا مع مطلع العشرية الثانية من القرن الواحد والعشرين؟

أهداف البحث: يسعى هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف، منها ما يلي:

- التعريف بمعنى التنمية المحلية.
- عرض مجالات وأهداف التنمية المحلية.
- عرض مراحل التنمية المحلية في الجزائر من خلال البرامج والمخططات الوطنية.
- التطرق إلى واقع محاولة الدولة لدعم التنمية المحلية في ولايات الجنوب والهضاب العليا مع مطلع العشرية الثانية من القرن الواحد والعشرين

أهمية البحث: يستمد هذا البحث أهميته من الحاجة إلى عرض أهم الإجراءات والتدابير التي قامت الحكومة ولازالت تقوم بها من أجل، تحقيق التنمية المحلية الشاملة في ولايات الجنوب والهضاب العليا من جهة، وكسب ثقة المواطنين خاصة سكان تلك المناطق من جهة أخرى.

وعليه قمنا بتقسيم البحث إلى النقاط التالية:

أولا: عموميات حول التنمية المحلية

ثانيا: مراحل التنمية المحلية في الجزائر من خلال البرامج والمخططات الوطنية

ثالثا: واقع محاولة الدولة لدعم التنمية المحلية في ولايات الجنوب والهضاب العليا مع مطلع العشرية الثانية من القرن الواحد والعشرين

أولا: عموميات حول التنمية المحلية

I.تعريف التنمية المحلية

عرف جون لويس قويقو التنمية المحلية بأنها "تعبير عن تضامن محلي، هذا التضامن يخلق علاقات اجتماعية جديدة ويظهر إرادة سكان منطقة معينة لتثمين الثروات المحلية والذي يخلق بدوره تنمية اقتصادية".[1]

كما عرفت التنمية المحلية بأنها العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين جهود المواطنين وجهود السلطات العمومية المحلية أو ما ممثلة في (الدولة)، للارتفاع بمستويات التجمعات المحلية، والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة في منظومة شاملة ومتكاملة[2].

ويعرفها محي الدين صابر بأنها: "مفهوم حديث لأسلوب العمل الاجتماعي والاقتصادي في مناطق محددة يقوم على أسس وقواعد من مناهج العلوم الاجتماعية والاقتصادية، وهذا الأسلوب يقوم على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية وأن يكون ذلك الوعي قائما على أساس المشاركة في التفكير والإعداد والتنفيذ من جانب أعضاء البيئة المحلية جميعا في كل المستويات عمليا وإداريا"[3].

وهناك من يرى بأنها حركة تهدف إلى تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع في مجمله على أساس المشاركة الايجابية لهذا المجتمع وبناءا على مبادرة المجتمع إن أمكن ذلك، فإذا لم تظهر المبادرة تلقائيا تكون الاستعانة بالوسائل المنهجية لبعثها واستثارتها بطريقة تضمن لنا استجابة حماسية فعالة لهذه الحركة[4].

II. مجالات التنمية المحلية

1- التنمية الاقتصادية:

على الرغم من تعدد التعاريف والتفسيرات حول هذا الموضوع، إلا أنه يمكن إعطاء تعريف مشترك وهو أن "التنمية الاقتصادية يقصد بها عملية تحسين وتنظيم استغلال الموارد المادية والبشرية المتاحة بهدف زيادة الإنتاج الكلي من السلع والخدمات بمعدل أسرع من معدل الزيادة في السكان بهدف تحقيق زيادة متوسطة في دخل الفرد الحقيقي".[5]

إذا فغاية التنمية هي رفاهية الإنسان ماديا عن طريق تحسين دخل الفرد وتحسين مستواه المعيشي، كما أن هذا النوع من التنمية والتي تهدف أساسا إلى وضع مخططات يكون الغرض منها تطوير الوضعية الاقتصادية للمجموعة المحلية سواء كانت في الجانب الصناعي أو الزراعي وحتى المنشآت القاعدية بما يسمح لاحقا بتوازن يمكنها من توفير منتجات اقتصادية تلبي بها حاجات أفرادها، ومن ثم فقد جاءت التنمية الاقتصادية بطروحات مختلفة مبنية على الأسس المنهجية العلمية من أجل إسعاد الإنسان وتحقيق رخاؤه المادي.

2- التنمية الاجتماعية:

وهو مجال تنموي يسعى للاهتمام بتنمية الجانب الاجتماعي لأفراد الإقليم الواحد، حيث أن جوهر هذا المفهوم هو العنصر الإنساني للتركيز على قواعد مشاركة الفرد في التفكير وإعداد وتنفيذ البرامج الرامية للنهوض به و"بالاهتمام وخلق الثقة في فعالية برامج التنمية الاجتماعية والتي تنحصر أساسا في الخدمات العامة والخدمات الاجتماعية مثل الصحة والتعليم والإسكان والضمان الاجتماعي التي يمكن جمعها في عملية الاستثمار في الموارد البشرية".[6]

وهناك علاقة بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية حيث "لا يمكن أن تحدث تنمية اقتصادية دون تغيير اجتماعي، ولا يمكن أن تحدث تنمية اجتماعية دون تنمية اقتصادية".[7]

3- التنمية السياسية:

تهدف إلى تنمية النظام السياسي القائم في دولة ما على اعتبار أن التنمية السياسية تمثل استجابة للنظام السياسي للتغيرات في البيئة المجتمعية والدولية، و لاسيما استجابة النظام لتحديات بناء الدولة والأمة والمشاركة وتوزيع الأدوار، ولا

تكون التنمية السياسية إلا من خلال تحقيق استقرار النظام السياسي، وهذا الأخير لا يتم إلا إذا توافر فيه الشكل أو الأخذ بأشكال المشاركة الشعبية الجماهيرية والمتمثلة في حق المواطنين في اختيار من يمثلونهم لتولي السلطة كاختيار النخب الحاكمة أو اختيار أعضاء البرلمان والمجالس التشريعية أو المحلية وغيرها، ومن خلال المشاركة السياسية يلعب المواطن دورا كبيرا في دعم مسيرة التنمية السياسية.

4- التنمية الإدارية:

ترتبط التنمية الإدارية بتواجد قيادة إدارية فعالة لها القدرة على بث روح النشاط الحيوي في جوانب التنظيم ومستوياته كما يغرس في الأفراد العاملين بالمنظمة روح التكامل والإحساس بأنهم جماعة واحدة ومترابطة تسعى إلى تحقيق الأهداف والتطلع إلى المزيد من العطاء والانجازات كما أن مفهوم التنمية الإدارية يرتبط أكثر بتنمية وتطوير القدرات البشرية في الإدارة لتحقيق عنصر الكفاءة والفعالية في المؤسسات الإدارية العلمية وزيادة مهاراتها وقدراتها على استخدام هذه الطرق في حل ما يواجهها من مشاكل ورفع مستوى أدائها وتطوير سلوكها بما يحقق أقصى ما في التنمية الاقتصادية.[8]

III. أهداف التنمية المحلية

تتمثل أهداف التنمية المحلية في العناصر التالية:[9]

1- شمول مناطق الدولة المختلفة بالمشاريع التنموية يضمن تحقيق العدالة فيها، والحيلولة دون تمركزها في العاصمة أو في مراكز الجذب السكاني.

2- عدم الإخلال في التركيبة السكانية وتوزيعها بين أقاليم الدولة، والحد من الهجرات الداخلية من الريف إلى المناطق الحضرية.

3- زيادة التعاون والمشاركة بين السكان ومجالسهم المحلية مما يساعد في نقل المجتمع المحلي من حالة اللامبالاة إلى حالة المشاركة الفاعلة.

4- تسريع عملية التنمية الشاملة وازدياد حرص المواطن على المحافظة على المشروعات التي ساهم في تخطيطها وإنجازها.

5- ازدياد القدرات المالية للهيئات المحلية مما يسهم في تعزيز قيامها بواجباتها وتدعيم استقلاليتها.

6- تنمية قدرات القيادات المحلية للإسهام في تنمية المجتمع.

7- تطوير الخدمات والنشاطات والمشروعات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المحلية والعمل على نقلها من الحالة التقليدية إلى الحداثة.

8- توفير المناخ الملائم الذي يمكن السكان في المجتمعات المحلية من الإبداع، والاعتماد على الذات، دون الاعتماد الكلي على الدولة وانتظار مشروعاتها.

9- جذب الصناعات والنشاطات الاقتصادية المختلفة لمناطق المجتمعات المحلية بتوفير التسهيلات الممكنة مما يسهم في تطوير تلك المناطق ويتيح لأبنائها مزيدا من فرص العمل.

10- تعزيز روح العمل الاجتماعي وربط جهود الشعب مع جهود الحكومة للنهوض بالبلاد اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا.

ثانيا: مراحل التنمية المحلية في الجزائر من خلال البرامج والمخططات الوطنية

1- مرحلة التخطيط: [10]

تعتبر سنة 1967م بداية جديدة في تنظيم الاقتصاد الوطني بعد الاستقلال لأنها سنة البدء في التخطيط، واختيار الجزائر العمل بالمخططات لأنها تمكنها من:

- **حصر الإمكانيات البشرية والمادية التي تمكن من خلق قدرات عمل جديدة في آجال محددة.**
- **استخدام الموارد المحصورة والمجندة أفضل استخدام ممكن.**
- **تحديد مجال زمني معين يلتزم فيه المجتمع بتحقيق الاستثمارات المبرمجة في وقتها.**

وقد باشرت ذلك فعلاً بتطبيق مجموعة من المخططات (الخطط) ذات المدى الزمني المتدرج والحجم الاستثماري المتزايد كما يلي:

- **المخطط الثلاثي (1967-1969)**
- **المخطط الرباعي الأول (1970-1973)**
- **المخطط الرباعي الثاني (1974-1977))**
- **المخطط الخماسي الأول (1980-1984)**
- **المخطط الخماسي الثاني (1985-1989)**

وانصب اهتمام المخططات الخمسة على قطاعات ثلاثة توزعت عليها استثماراتها، وهي:

- **القطاع المنتج: ويشمل الزراعة والري والصيد البحري والغابات والمحروقات والصناعات التحويلية والأساسية والطاقة والمناجم والأشغال العمومية والبناء، والذي احتل الصدارة في جميع المخططات لأنه يمثل القاعدة المادية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وبدونه يصبح النشاط الاقتصادي للمجتمع حبيس حلقة مفرغة.**
- **قطاع البنية التحتية: يندرج تحت هذا القطاع شبكة النقل (الطرق والسكة الحديدية والموانئ والمطارات) والمناطق الصناعية والسكن والتهيئة العمرانية والتربية والتكوين والصحة والثقافة والرياضة والحماية الاجتماعية وتزويد السكان بالماء الشروب والكهرباء والغاز والإنارة العمومية، واحتل المرتبة الثانية في أولويات المخططات، لما له من دور أساسي في التنمية المحلية فهو الذي:**
  - ✓ **يوفر شروط ازدهار النشاطات الإنتاجية بما يقدمه لها من وفورات خارجية تقلل من التكاليف وتزيد من الأرباح.**
  - ✓ **يساهم في تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان التي تساعدهم على الاستقرار وتخفف من حجم الهجرة نحو المدن.**
  - ✓ **تلعب دوراً أساسياً في تزويد القطاعات الأخرى بالإطارات ولليد العاملة المدربة والفنية المؤهلة (التربية والتعليم وتكوين).**
  - ✓ **تقريب الخدمات والمرافق الضرورية من المواطن.**
  - ✓ **ربط مختلف جهات القطر وفك العزلة عن بعضها البعض.**
- **قطاع الخدمات: أعطت المخططات عناية لقطاع الخدمات وان كانت أقل من القطاعين السابقين لما يمثله من حلقة وصل بين الإنتاج والتداول وإسناد للقطاع المنتج ومده بالخدمات المختلفة من نقل واتصالات وتخزين وتوزيع وتقديم المعلومات عن حالة السوق وحجم العرض والطلب.**

إن القطاعات الثلاثة تضمنت برامج ذات بعد وطني تتولى تسييره المصالح المركزية وبرامج قطاعية غير ممركزة أسند أمر تسيرها للإدارة المحلية لأنها ذات بعد إقليمي (PSD) ومخططات بلدية للتنمية (PCD).

فهذه البرامج على ضخامتها استطاعت أن تحقق بعض النتائج الإيجابية نسبيا والمتمثلة في التكفل بالاحتياجات الأساسية للسكان وتحقيق نوع من التوازن الجهوي واستقرار السكان وإيجاد قاعدة مادية واسعة من الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية خاصة خلال فترة (1967–1984)، غير أنه واجهتها العديد من الصعوبات وصاحبتها الكثير من السلبيات أثناء تنفيذها لم تستطع معها تحقيق ما كان مأمولاً منها على أكمل وجه وتمثلت في:

- المركزية الشديدة في اتخاذ القرار وتسيير البرامج.
- نقص المؤشرات الكافية لتحديد وترتيب أولويات الحاجات الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين.
- تهميش المشاركة الشعبية والقطاع الخاص مما أدى إلى نقص الكفاءة والفعالية والمنافسة.
- ضعف وانعدام التنسيق والتكامل بين مختلف المتدخلين في إعداد وبناء وتنفيذ ومتابعة البرامج وسيطرة النظرة القطاعية المفرطة مما أدى إلى التناقض والتكرار في العمل وتداخل الصلاحيات.

2- مرحلة اقتصاد السوق (ما بعد سنة 1990) [11]:

مع بداية الثمانينات، وبغية التحول نحو اقتصاد السوق، باشرت الجزائر جملة من الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية والإدارية تمثلت في:

- إعادة الهيكلية العضوية والمالية للمؤسسات الاقتصادية 1982م.
- إعادة تنظيم التراب الوطني برفع عدد الوحدات الإدارية المحلية 1984م.
- إعادة تنظيم القطاع الفلاحي وفق نظام المستثمرات الفلاحية 1986م.
- صدور قانون استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية سنة 1989م.

ومع صدور دستور1989 م دخلت الجزائر مرحلة جديدة وبداية تحول تاريخي في مسار الدولة والمجتمع على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية، غير أن هذا التحول لم يكن سهلاً وميسوراً، بل تميز بأزمة عميقة وشاملة أدت إلى غياب شبه كلي للمرافق الخدمية في الأرياف والعديد من المدن وحركة واسعة من النزوح الريفي تجاه المدن الكبرى واكتظاظها وتدهور محيطها البيئي وإطارها العمراني. ومن أجل مواجهة هذه الصعوبات بعد عودة الاستقرار السياسي والأمني نسبياً بدرجة عالية سنة 1997م، شرعت في تطبيق وتنفيذ مجموعة من البرامج التنموية الهامة ابتداءً من 1998م، وهي[12]:

- البرامج العادية: بلغ حجم البرامج المحلية منها 883.24 مليار دج.
- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي:[13] يغطي الفترة (2001–2004م) بغلاف مالي قدره 525 مليار دج منها 114 مليار دج للتنمية المحلية. فهذا البرنامج يعتبر من منظور متخذ القرار في الجزائر، أداة من أدوات السياسات الاقتصادية المعروفة والمتمثلة في سياسة الانفاق العام. وهو متمثل أساسا في دفع عجلة النمو في الجزائر مركزين على المشاريع القاعدية والداعمة للعمليات الانتاجية والخدماتية. فقد سطر برنامج الانعاش أربعة أهداف عملية وثلاثة نوعية، فأما الأهداف العملية فتنطلق من إعادة تنشيط الطلب، التي يجب أن يسايرها دعم للنشاطات المنشئة للقيمة المضافة ومناصب الشغل، عن طريق ترقية المستثمرة الفلاحية ومؤسسة الإنتاج الصغيرة والمتوسطة، لاسيما المحلية منها، ورد الاعتبار للمنشآت القاعدية الخاصة تلك التي تسمح بإعادة انطلاق النشاطات الاقتصادية، وتحسين تغطية حاجات السكان في مجال تنمية الموارد البشرية. وترمي هذه الأهداف العملية إلى ثلاث أهداف نوعية هي: مكافحة الفقر، إنشاء مناصب الشغل، تحقيق التوازن الجهوي وإنعاش الاقتصاد الجزائري؛ إن برامج التعديل المطبقة من أجل استرجاع التوازنات الاقتصادية الكبرى، أدت إلى تقليص معدل التضخم؛ اصلاح الجوانب الاجتماعية والاقتصادية وتحرير الاقتصاد الوطني من أجل تمكين المؤسسة الجزائرية من أن

تصبح المصدر الرئيسي للثروة. فقد ارتكز برنامج الانعاش على المحاور الآتية: إعادة تنشيط الجهاز الوطني للإنتاج الذي يعد أساس إنشاء الثروات؛ تطهير محيط المؤسسة وإعادة تنشيطها؛ سياسة للنفقات العمومية تسمح بتحسين القدرة الشرائية.

- برنامج دعم النمو الاقتصادي:[14] يمتد من (2005–2009م) وبلغ حجمه الاستثماري 9000 مليار دج خصص 1908.5مليار دج للبرامج المحلية. فقد جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع الي سبق إقرارها وتنفيذها في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001–2004. وعليه وضع البرنامج التكميلي لدعم النمو لتحقيق جملة من الأهداف التالية: تحديث وتوسيع الخدمات العامة؛ تحسين مستوى معيشة الأفراد؛ تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية؛ رفع معدلات النمو الاقتصادي. فقد برز البرنامج التكميلي لدعم النمو من ناحية المشاريع المدرجة بوضوح رغبة الدولة في خلق ديناميكية متواصلة في فعاليات النشاط الاقتصادي وذلك في شكل المحاور التي يشملها كما يلي: تحسين ظروف معيشة السكان؛ تطوير المنشآت الأساسية؛ دعم التنمية الاقتصادية (الفلاحة والتنمية الريفية، الصناعة، الاستثمار، الصيد البحري، السياحة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، الخدمة العمومية).
- برنامج الاستثمارات العمومية:[15] هو برنامج خماسي للفترة (2010–2014) ويتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فقد رصدت له الدولة في البداية أكثر من 150 مليار دولار. ويندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني التي أطلقت قبل سنوات ببرنامج دعم الانعاش الاقتصادي الذي تمت مباشرته سنة 2001 على قدر الموارد التي كانت متاحة وقت ذاك. وتواصلت الديناميكية هذه ببرنامج فترة 2004–2009 الذي تدعم هو الآخر بالبرامج الخاصة التي رصدت لصالح ولايات الهضاب العليا وولايات الجنوب.

هذه البرامج ركزت في مجموعها على تحسين إطار معيشة السكان وبعث التشغيل وتوفير شروط استقرار النشاطات وإعادة التوازن الجهوي، ولتحقيق ذلك وجهت لها أحجاماً مالية كبيرة.

- البرنامج الخماسي للاستثمارات العمومية:[16] هو برنامج خماسي تنموي للفترة (2015–2019) يستهدف بلوغ نسبة نمو تقدر ب 7 بالمائة مع آفاق 2019، والذي من شأنه إنعاش القطاعات المنتجة على غرار الصناعة والسياحة وكذلك التنمية الاجتماعية، بالإضافة إلى دعم التنمية المحلية الشاملة بولايات الجنوب والهضاب العليا، والتي ستسخر لها مجهودات وإمكانيات مادية ومالية وبشرية للنهوض بها.

ثالثا: واقع محاولة الدولة لدعم التنمية المحلية في ولايات الجنوب والهضاب العليا مع مطلع العشرية الثانية من القرن الواحد والعشرين

تدعمت ولايات الجنوب مع بداية العشرية الثانية من القرن الواحد والعشرين، بجملة من الإجراءات الاستثنائية التي اتخذتها الحكومة في العديد من المجالات كالتشغيل وكذا تشجيع الكفاءات من خلال تدعيم البرنامج التنموي الذي استفادت منه مناطق الجنوب والهضاب العليا لاسيما قطاع الفلاحة والموارد المائية، النقل، التربية والتعليم العالي. ومن بين الإجراءات التي بادرت بها الحكومة خلال سنة 2013 قيامها بالمناولة في مجال التشغيل والتي مست شركات الخدمات البترولية. وفي هذا الصدد تم إصدار تعليمة تخص تسيير التشغيل بالجنوب لمعالجة الفوارق المسجلة في أجور نفس المنصب لعمال مؤسسات المناولة مقارنة مع أجور الشركات الكبرى الأصلية، حيث نصت التعليمة على أنه حرصا على الوقاية من جميع أشكال الفوارق في الأجور، يتعين على المؤسسات التي تلجأ إلى ممولي الخدمات لإنجاز مختلف الأشغال

إدراج بنود في العقود تتعلق بتطبيق شبكة للأجور لا تكون تحت نسبة 80 بالمائة من شبكتهم المطبقة على الأعمال المماثلة[17].

وفي سياق الإجراءات التي تقوم بها الدولة لتدعيم تشغيل الشباب عبر الوطن بصفة عامة وفي ولايات الجنوب خصوصا، تم سنة 2013 رفع سقف القروض المصغرة بدون فوائد، بحيث أن الحاصلين على القرض المصغر يمكنهم الاستفادة من قرض بدون فوائد بعنوان شراء المواد الأولية اللازمة للشروع في النشاط على أن لا تتجاوز كلفتها 100.000 دج مقابل 30.000 على مستوى ولايات الجنوب على غرار أدرار، بشار، تندوف، بسكرة والوادي، ثم تم تحديد نسبة المساعدة الممنوحة للمستفيدين من هذه القروض المصغرة ب 100% من الكلفة الإجمالية بعنوان شراء المواد الأولية اللازمة للشروع في النشاط[18].

وكنتيجة لتلك الإجراءات فقد حققت ولايات جنوب البلاد ضمن مختلف برامج التنمية تحولات عميقة في شتى المجالات والتي تأتي في سياق كسب الرهانات التنموية بما يسمح بمجابهة التحديات المستقبلية ومتطلبات التطورات الاجتماعية المتنامية. وتتجلى هذه التحولات التي أضفت الكثير من التغيرات على واقع التنمية المحلية بإحدى عشر ولاية بجنوب وأقصى جنوب الوطن في تجسيد العديد من المشاريع التي شملت مختلف قطاعات النشاط وفي مقدمتها المشاريع المهيكلة الكبرى التي كان لها الأثر الواضح في تطوير عديد القطاعات الحيوية سيما ذات الصلة المباشرة بإطار الحياة المواطن على غرار الموارد المائية والصحة والسكن والنقل والأشغال العمومية والفلاحة والتعليم العالي والبحث العلمي. وأعطت هذه المشاريع التي استفادت منها هذه الولايات في إطار مختلف صيغ البرامج التنموية ومن بينها صندوق تنمية ولايات الجنوب وبرامج دعم الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو والمخطط الخماسي دفعا لوتيرة التنمية[19].

وفي إطار سياسة الدولة الرامية إلى ضمان تنمية الجنوب وحصول سكان هذه المناطق على نفس الخدمات المقدمة بالشمال، اتخذت الحكومة أيضا تدابير تصب في هذا المنحى، حيث قامت خلال شهر جوان من سنة 2013 بإصدار ثلاثة مراسيم تنفيذية تهدف إلى تحفيز الإطارات وذوي الكفاءات العلمية والتقنية والإدارية بغية تشجيعها على العمل بالجنوب والهضاب العليا ترتب عنها زيادات معتبرة في النظام التعويضي الخاص بهذه المناطق ويتعلق الأمر بالمرسوم التنفيذي الذي يحدد الامتيازات الخاصة الممنوحة للمستخدمين المؤهلين والتابعين للدولة والجماعات المحلية والمؤسسات والهيئات العمومية العاملين بولايات أدرار، تمنراست وتندوف وإليزي. كما تم أيضا إصدار مرسوم آخر يحدد الامتيازات الخاصة الممنوحة للمستخدمين المؤهلين والتابعين للدولة والجماعات المحلية والمؤسسات والهيئات العمومية العاملين في ولايات بشار والبيض وورقلة وغرداية والنعامة والأغواط والوادي وبعض البلديات التابعة لولايتي الجلفة وبسكرة. أما المرسوم الثالث فيحدد الامتيازات الخاصة الممنوحة للمستخدمين المؤهلين والتابعين للدولة والجماعات المحلية والمؤسسات والهيئات العمومية العاملين في ولايات خنشلة وتبسة والمسيلة وسعيدة وقالمة وتيارت وباتنة وأم البواقي وتيسمسيلت وسوق أهراس وبعض بلديات ولايتي بسكرة والجلفة.[20]

كما استفاد الإطارات والكفاءات العاملة بالجنوب من عدة امتيازات تتمثل أساسا في منحة السكن، وزيادة في الأقدمية المهنية وفي العطلة السنوية. وعلى صعيد معاينة واقع التنمية بولايات الجنوب تميزت سنة 2013 بقيام أعضاء الحكومة بزيارات تفقدية لعدد من ولايات الجنوب بدءا بإليزي وبشار في بداية السنة وصولا إلى الوادي وبسكرة في ديسمبر 2013. وخلال هذه المحطات تم التشديد، خلال تدشين وتفقد مختلف المشاريع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، على ضرورة احترام آجال التنفيذ ومقاييس الجودة المطلوبة، كما طلب من مسؤولي الولايات إلى الإنصات لانشغالات المواطنين والعمل على حلها. كما تميزت سنة 2013، أيضا بعرض لمشروع قانون المناجم أمام أعضاء اللجنة الاقتصادية للمجلس

الشعبي الوطني الذي يرمي إلى تشجيع البحث والاستغلال للمناجم الموجودة في هذه المناطق[21]. كما اتخذت الحكومة جملة من الإجراءات فيما يخص دعم التنمية بمناطق الجنوب الكبير، حيث انطلقت الدراسات لتحديد مواقع إنجاز السكك الحديدية وفقا للمخطط الوطني لدعم التنمية بمناطق الجنوب الكبير[22].

وسعيا من الحكومة إلى التنمية المحلية لولايات الجنوب والهضاب العليا، فقد تم يوم الثلاثاء 27 جانفي 2015 عقد مجلس حكومي مصغر، خصص للتنمية المحلية في ولايات الجنوب والهضاب العليا. والجدير بالذكر أنه تم تجنيد موارد معتبرة على مدى أزيد من عشر سنوات حتى تدرك ولايات الجنوب والهضاب العليا مستوى التنمية المحقق في باقي مناطق الوطن. ولهذا الغرض استفادت ولايات الجنوب فضلا عن العمليات المسجلة لصالحها ضمن البرامج التنموية الخماسية المتتالية من برنامج خاص أطلق سنة 2006 كما كان الحال أيضا خلال نفس السنة بالنسبة لولايات الهضاب العليا كما تم إنشاء صندوقين لدعم التنمية في ولايات الجنوب والهضاب العليا.[23]

كل هذه الجهود مكنت هذه المناطق من إحراز تقدم معتبر في مجال التنمية البشرية سواء فيما يتعلق بالربط بشبكة الماء الشروب وشبكات التطهير والكهرباء والغاز الطبيعي أو بإنجاز السكنات والمؤسسات التعليمية وتطوير النسيج الجامعي وتحسين الهياكل القاعدية للصحة العمومية. كما سجلت البنى القاعدية توسيعات معتبرة لاسيما شبكات الطرقات والسكك الحديدية. كما أسفرت أشكال الدعم الخاصة العقارية والجبائية والمالية الموجهة للاستثمار التي اعتمدت لصالح ولايات الجنوب والهضاب العليا عن نتائج مشجعة في المجال الفلاحي والصناعي وكذا فيما يخص إنشاء استثمارات مصغرة من طرف طالبي الشغل الشباب. وأبرزت العروض المقدمة خلال هذا الاجتماع المصغر أهمية الجهود التي تعتزم الدولة مواصلتها على مستوى ولايات الجنوب والهضاب العليا استجابة لتطلعات السكان.[24]

وفي إطار تجسيد الأهداف المسطرة ضمن البرنامج الخماسي 2015-2019 عبر ولايات الجنوب والهضاب العليا تسجل الإجراءات التالية[25]:

1- **تحسين ظروف الدراسة لاسيما من خلال تحسين تكوين المعلمين على المستوى المحلي.**
2- **تعزيز التغطية في مجال الصحة العمومية.**
3- **تكثيف الاستجابة لطلبات السكن من خلال دعم البناء الذاتي للسكنات الاجتماعية والريفية.**
4- **تحسين ظروف معيشة السكان.**
5- **إنجاز برامج تنموية بلدية هامة.**
6- **توسيع شبكات الطرقات والطرقات السريعة والسكك الحديدية.**
7- **ستستفيد ولايات الجنوب والهضاب العليا من الدعم لفائدة تنمية قدراتها الاقتصادية وتنويعها وزيادة عروض التشغيل على المستوى المحلي.**
8- **في هذا الصدد سيتم تعزيز قدرات التكوين المهني وتكييفها مع مقتضيات الاقتصاد المحلي لاسيما في قطاعات المحروقات والمناجم والسياحة.**
9- **في المجال الفلاحي سيتم استصلاح مليون هكتار عبر ولايات الجنوب والهضاب العليا وتعزيز الري مع إيلاء أهمية خاصة لترقية المستثمرات الفلاحية لصالح الشباب.**

10- وفي الميدان الصناعي وفضلا عن التحفيزات المقدمة لصالح الاستثمارات الخاصة الوطنية أو الأجنبية بالشراكة ستشهد مناطق الجنوب والهضاب العليا إنجاز عدد معتبر من المناطق الصناعية وعصرنة الوحدات الصناعية العمومية وبناء محطات لتكرير المحروقات والتحضير لاستغلال حقول الحديد بغار جبيلات وتكثيف استغلال المحاجر.

وكما تم التنويه إلى أن الجزائر قاطبة استفادت في السنوات الأخيرة من جهود التنمية الجبارة التي بذلت في شتى الميادين بعد فترة المأساة الوطنية الطويلة والأزمة الاقتصادية والمالية الحادة. وتم التأكيد على أن السكان عبر كامل التراب الوطني استفادوا من ثمار هذه الجهود حتى وإن كان ينبغي تكثيفها. كما تم التذكير بأن الهضاب العليا باتت تشكل، في إطار الاستراتيجية الوطنية لتهيئة الإقليم (التي تم تقنينها منذ أزيد من عشرية من الزمن)، العمود الفقري للتنمية في الجزائر[26].

وفي نفس السياق، شُدد على ضرورة ارفاق تنفيذ البرنامج الخماسي الجديد للتنمية بتحسين الحكامة المحلية مع منح الأولوية لولايات الجنوب والهضاب العليا. وفي هذا المضمار تم خلال السداسي الأول من هذه السنة إنشاء ولايات منتدبة بوسائل معززة وصلاحيات موسعة عبر ولايات الجنوب لتقريب المرفق العمومي من المواطنين. وسيتم توسيع هذا المسار سنة 2016 عبر الهضاب العليا بما يسمح ببسط الجهد المالي المطلوب مع العلم أن هذا المسعى سيعمم بالتدريج على باقي مناطق الوطن تحسبا لاستحداث ولايات جديدة[27].

كما تم التنويه بضرورة ترقية مشاركة أوسع للمجتمع المدني في صياغة تصور للتنمية المحلية ومتابعتها من خلال البرامج التنموية البلدية، مع ابراز أن مشاركة ممثلي السكان إلى جانب المنتخبين المحليين والإدارة الإقليمية ستشكل تكريسا للديمقراطية التشاركية[28]. بالإضافة إلى سعي الحكومة إلى تعميم التحفيزات الاستثنائية للاستثمار القائمة في ولايات الجنوب والهضاب العليا، ودعوة المستثمرين الوطنيين إلى الاستفادة منها من خلال الإسهام في تعزيز الأمن الغذائي للبلد وتنويع الاقتصاد الوطني واستحداث عشرات الآلاف من مناصب الشغل لفائدة الشباب[29].

بالإضافة إلى ذلك تم التأكيد على أن مناطق الجنوب والهضاب العليا ذات الكثافة السكانية الضعيفة والمحرومة والتي تفوق مساحتها مساحة الشريط الساحلي، حيث تتمركز غالبية الكثافة السكانية، ستستفيد من برنامج تنموي يكون في مستوى دورها في النهضة المتوازنة للبلاد، وبالتالي المحافظة على الانسجام الوطني. بالإضافة إلى التأكيد من خلال التنمية المحلية بولايات الجنوب والهضاب العليا بكل وضوح على إرادة الدولة في مواصلة الاستثمار بالمعنى الواسع للكلمة في تلك المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية في أكثر من مجال[30].

وأيضا تم التأكيد على أن ولايات الجنوب والهضاب العليا ستستفيد من مشاريع صناعية وفلاحية جديدة خلال البرنامج الخماسي 2015-2019 تتضمن انشاء مناطق صناعية واستصلاح مليون هكتار في المجال الفلاحي. بالإضافة إلى التأكيد على أنه فضلا عن التحفيزات المقدمة لصالح الاستثمارات الخاصة الوطنية أو الأجنبية بالشراكة ستشهد مناطق الجنوب والهضاب العليا إنجاز "عدد معتبر" من المناطق الصناعية وعصرنة الوحدات الصناعية العمومية. وسيتعلق الأمر أيضا ببناء محطات لتكرير المحروقات والتحضير لاستغلال حقول الحديد بغار جبيلات وتكثيف استغلال المحاجر. كما أنه سيتم في المجال الفلاحي استصلاح مليون هكتار عبر ولايات الجنوب والهضاب العليا وتعزيز الري مع إيلاء أهمية خاصة لترقية المستثمرات الفلاحية لصالح الشباب[31].

بالإضافة إلى تحسين الظروف المعيشية للسكان وانجاز برامج تنموية بلدية هامة، وكذا توسيع شبكات الطرقات والطرقات السريعة والسكك الحديدية. كما ترمي هذه الجهود إلى تحسين ظروف الدراسة لاسيما من خلال تطوير تكوين المعلمين على المستوى المحلي وتعزيز التغطية في مجال الصحة العمومية وتكثيف الاستجابة لطلبات السكن من خلال دعم البناء الذاتي للسكنات الاجتماعية والريفية. كما ستستفيد ولايات الجنوب والهضاب العليا من الدعم لتنمية قدراتها

الاقتصادية وتنويعها وزيادة عروض التشغيل على المستوى المحلي. وبهذا الصدد سيتم تعزيز قدرات التكوين المهني وتكييفها مع مقتضيات الاقتصاد المحلي لاسيما في قطاعات المحروقات والمناجم والسياحة[32].

خاتمة:

وفي الأخير يمكن القول أن التطبيق الفعلي بحذافيره لنصوص المجلس المصغر والمخصص للتنمية المحلية في ولايات الجنوب والهضاب العليا، يمكن أن يساهم بشكل فعال في تحقيق التنمية الشاملة في تلك المناطق، وذلك من خلال تحقيق الاستقرار والتوازن الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وغير ذلك، وفي نفس الوقت ضرورة كسب ثقة المواطنين بها، خاصة مع الاضطرابات المحلية التي شهدتها تلك المناطق بسبب التهميش الاجتماعي والاقتصادي من جهة، والاصطدامات الطائفية في ولاية غرداية وتداعيات التنقيب عن الغاز الصخري في ولايات الجنوب من جهة أخرى.

وعليه سارعت الحكومة إلى عقد جلسات استثنائية ومصغرة من أجل النقاش حول انشغالات سكان ولايات الجنوب والهضاب العليا، والخروج بحلول على شكل إجراءات وتدابير يجب اتخاذها دون تكاسل أو تأخير من أجل تحقيق التنمية الشاملة بتلك المناطق وكسب ثقة سكانها، وذلك، إضافة للبرنامج الخماسي الجديد (2015–2019) الذي خصص جزء كبير منه للإصلاح والتنمية المحلية التي تخص ولايات الجنوب والهضاب العليا. ومنه يجب على الحكومة تدارك لما فاتها خلال السنوات السابقة من تحقيق شامل للتنمية المحلية لتلك المناطق، التركيز على ما يلي:

- **دعم وتنويع الاستثمارات في شتى المجالات، والموجهة والمخصصة لولايات الجنوب والهضاب العليا.**
- **تقريب الادارة من المواطن من أجل تعزيز الثقة بها، وذلك من خلال ارساء الحكامة وتحسين الخدمة العمومية، واعادة تقسيم اداري جديد.**
- **خلق مناصب عمل تؤدي إلى التخفيف من حدة البطالة التي كان يعاني منها الشباب.**
- **إدماج الشباب المؤهل في عالم الشغل والاستثمار.**
- **دعم تعزيز صلاحيات ومهام الجماعات المحلية وسبل تمويلها.**
- **مشاركة المرأة في الاستثمار وخاصة في قطاع الأعمال الحرة والخدمات.**
- **ضرورة الاستفادة من الأفكار والأساليب والنماذج العالمية في التنمية المحلية.**
- **زيادة تمويل الاستثمار في المشروعات التي تعمل على تسويق منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.**
- **خلق ودعم المؤسسات الفردية والصغيرة والمتوسطة والمصغرة.**
- **بناء وتوسيع الهياكل القاعدية والاقتصادية والانشائية كشبكة الطرقات والطرقات السريعة والسكك الحديدية والمطارات والمصانع والمرافق العمومية.**
- **التنسيق بين الوكالات المتعلقة بتمويل الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذلك الصناديق الخاصة بالتنمية المحلية.**
- **تعزيز التغطية في مجال الصحة العمومية والتعليم والتكوين والسكن.**
- **تحسين معيشة السكان بتوفير الظروف المناسبة وإنجاز البرامج التنموية الهامة.**
- **دعم النشاط الفلاحي بداية باستصلاح الأراضي الزراعية وتعزيز الري وإعطاء أهمية خاصة لترقية المستثمرات الفلاحية لصالح الشباب.**

هوامش ومراجع البحث

[1] – JEAN-LOUIS GUIGOU, **"Le Développement Local : Espoirs Et Freins"**, In "Développement Local Et Décentralisation", Sous La Direction De Bernard Guesnier, Ed. Economica, Paris1986, P 47.

[2] – عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، **2001**، ص **13**.

[3] – كمال التابعي، تغريب العالم الثالث دراسة نقدية في علم اجتماع التنمية، دار المعارف، القاهرة، **1993**، ص **23**.

[4] – رشيد أحمد عبد اللطيف، أساليب التخطيط للتنمية، المكتبة الجامعية، **2002**، ص **19**.

[5] – مختار حمزة وآخرون، دارسات في التنمية الريفية المتكاملة بمصر، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر،**1994** ، ص**377** .

[6] – محمد رياض عاتيمي، نظريات ومفاهيم الاتجاه التكاملي للتنمية الريفية، مكتبة الاسكندرية، مصر،**1989** ، ص **49**.

[7] – محمد إسماعيل فرج، التخطيط للتنمية الريفية، مكتبة الإسكندرية، مصر،**1983** ، ص**240** .

[8] – إبراهيم عبد اللطيف، الإطار الفكري للتنمية المحلية، مجلة الإدارة، عدد**3** ، مجلد**24** ، يناير**1992** ، ص **54**.

[9] – أيمن عودة المعاني، الإدارة المحلية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، **2010**، ص ص: **139 – 140**.

[10] استراتيجية التنمية المحلية بالجزائر. مقال منشور على الإنترنت. شوهد بتاريخ **2015/10/25**. http://www.djelfa.info/vb/showthread.php?t=292462

[11] المرجع السابق.

[12] المرجع السابق.

[13] صالحي ناجية ومخناش فتيحة، أثر برنامج دعم الانعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي (**2001–2014**) نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم، مؤتمر دولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة **2001–2014**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف **1**، **12/11** مارس **2013**.

جديدي روضة، أثر برامج سياسة الانعاش الاقتصادي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، مؤتمر دولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة **2001–2014**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف **1**، **12/11** مارس **2013**.

[14] بن دعاس زهير وكتاف شافية، سياسات الاستثمار العمومي بين جدلية دعم النمو الاقتصادي ومخاطر تفشي الضغوط التضخمية، مؤتمر دولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة **2001–2014**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف **1**، **12/11** مارس **2013**.

[15] ملحق بيان السياسة العامة (أكتوبر **2010**)، مصالح الوزير الأول، ص: **38** وما بعدها. شوهد بتاريخ **2015/10/25**. www.premier-ministre.gov.dz

عماري عمار ومحمادي وليد، أثار الاستثمارات العمومية على الأداء الاقتصادي في الجزائر، مؤتمر دولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة **2001–2014**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف **1**، **12/11** مارس **2013**.

أميرة ادريس ومراد اسماعيل، أثر الاستثمار العام على النمو الاقتصادي، مؤتمر دولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة **2001–2014**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف **1**، **12/11** مارس **2013**.

[16] مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية (ماي **2014**)، مخطط عمل الحكومة لسنة **2014**، مصالح الوزير الأول، ص**11**. شوهد بتاريخ **2015/10/25**. www.premier-ministre.gov.dz

[17] دلال م، إجراءات استثنائية لدعم البرامج التنموية بالجنوب (دعم المناولة في مجال العمل خاصة بشركات الخدمات البترولية)، صوت الأحرار، بتاريخ **2014/01/01**، الجزائر. شوهد بتاريخ **2015/03/01**. www.sawt-alahrar.net/ara/national/14604.html

[18] نفس المرجع.

[19] ميلود شراك، تحولات تنموية بولايات الجنوب، وكالة الأنباء الجزائرية (APS)، 01 جويلية 2012. شوهد بتاريخ 2015/03/01. http://www.ouargla-aps.dz/spip.php?page=imprimer&id_article=894

[20] دلال م، إجراءات استثنائية لدعم البرامج التنموية بالجنوب (دعم المناولة في مجال العمل خاصة بشركات الخدمات البترولية)، مرجع سبق ذكره.

[21] نفس المرجع.

[22] عبد الرحمن ط، تحديد مواقع إنجاز سكك حديدية للربط بين ولايات الجنوب، وقرار بتوسيع تخصصات التكوين وفقا لمتطلبات سوق العمل بالمنطقة، نشر في المشوار السياسي يوم 2014/12/14، موقع جَزَايِرِسْ (محرك بحث إخباري). شوهد بتاريخ 2015/03/01. www.djazairess.com/alseyassi/34548

[23] بيان المجلس المصغر المخصص للتنمية في ولايات الجنوب والهضاب العليا، المنعقد بتاريخ 27 جانفي 2015، وكالة الأنباء الجزائرية (APS). شوهد بتاريخ 2015/03/01. www.aps.dz/ar/algérie/12002

[24] نفس المرجع.

[25] نفس المرجع.

[26] الرئيس بوتفليقة يجدد التزام الدولة بتنمية الجنوب والهضاب العليا، وكالة الأنباء الجزائرية (APS)، 27 جانفي 2015. شوهد بتاريخ 2015/03/01. www.aps.dz/ar/algérie/12000

[27] الرئيس بوتفليقة يعلن عن تقسيم إداري جديد لصالح الجنوب والهضاب العليا، وكالة الأنباء الجزائرية (APS)، 27 جانفي 2015. شوهد بتاريخ 2015/03/01. www.aps.dz/ar/algérie/12004

[28] مرافقة تنفيذ المخطط الخماسي بتحسين الحكامة (بوتفليقة)، وكالة الأنباء الجزائرية (APS)، 27 جانفي 2015. شوهد بتاريخ 2015/03/01. www.aps.dz/ar/économie/12006

[29] بيان المجلس المصغر المخصص للتنمية في ولايات الجنوب والهضاب العليا، مرجع سبق ذكره.

[30] الجنوب–الهضاب العليا: برنامج تنموي في مستوى الأهمية الاستراتيجية لهذه المناطق، وكالة الأنباء الجزائرية (APS)، 27 جانفي 2015. شوهد بتاريخ 2015/03/01. www.aps.dz/ar/économie/12009

[31] الجنوب والهضاب العليا: العديد من المشاريع الصناعية والفلاحية مقررة في إطار البرنامج الخماسي 2015–2019، وكالة الأنباء الجزائرية (APS)، 27 جانفي 2015. شوهد بتاريخ 2015/03/01. www.aps.dz/ar/économie/12007

[32] التنمية الاجتماعية والاقتصادية للجنوب والهضاب العليا في صلب المخطط الخماسي، وكالة الأنباء الجزائرية (APS)، 27 جانفي 2015. شوهد بتاريخ 2015/03/01. www.aps.dz/ar/économie/12005